دور الدبلوماسية العراقية في حل القضايا الاقليمية (٢٠٢٧-٢٠٢٢م).

م.م احمد ماجد احمد

كلية الآداب – جامعة بغداد

ahmed.majid@coart.uobaghdad.edu.iq

الملخص

الوسائل الدبلوماسية لأية دولة هي من تلعب دورا مهما في ادارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات والاسلوب الذي يستخدمه السفراء والمبعوثون لتسوية العلاقات وهي مجموعة من الروابط والعلاقات التي تقوم بين الدول وترتبط بسياستها الخارجية، اما بالحديث عن دبلوماسية الوساطة التي تبناها العراق فأنها لم تكن متصورة طيلة المرحلة التي أعقبت عام ٢٠٠٣ ، وذلك بسبب ما نتج عن الاحتلال الامريكي للعراق وتغيير نظامه السياسي ونظراً لتعقيدات المشهد وتأزم الأوضاع الامنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكذلك انعكاس الأزمات والنزاعات الإقليمية والدولية بشكل سلبي على الساحة العراقية، فقد قدم العراق نفسه وسيطاً لتسوية عدد من الأزمات الإقليمية، بدءا بالمساهمة في عودة العلاقات بين السعودية وايران، مروراً بالحديث عن وساطة عراقية بين مصر وايران، وصولاً إلى إبداء العراق استعداده لأداء دور الوساطة في ملف اليمن ،وما طرح مؤخرا عن جهود الوساطة العراقية للتقارب بين سورية وتركيا وهو ما سينعكس إيجابا على أوضاعه الداخلية ويقدمه كطرف محايد في كل الصراعات الإقليمية .

الكلمات المفتاحية: (الدبلوماسية العراقية، القضايا الاقليمية).

The role of Iraqi diplomacy in resolving regional issues (2017-2022 AD)

Ahmed Majid Ahmed

College of Arts – University of Baghdad

Abstract

The diplomatic means of any country play an important role in the management of international relations through negotiations and methods adopted by ambassadors and envoys to settle relations. It represents a set of ties and relations that are established between States and linked to their foreign policy. When talking about the mediation

diplomacy adopted by Iraq, we find that it was not conceivable throughout the period after 2003, due to the repercussions of the US occupation of Iraq and the change in its political system. In view of the complexities of the scene, the worsening security, political, social and economic situation, and the negative reflection of regional and international crises and conflicts on the Iraqi arena, Iraq has presented itself as a mediator for the settlement of a number of regional crises ,starting with contributing to the restoration of relations between Saudi Arabia and Iran, through talking about Iraqi mediation between Egypt and Iran, to Iraq's readiness to play a mediating role in the Yemen file, and what was recently raised about Iraqi mediation efforts for rapprochement between Syria and Turkey, which will contribute to improving its internal situation and strengthening its position as a neutral party in all regional conflicts.

Keywords: (Iraqi diplomacy, regional issues).

المقدمة

تشكلت السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ في مرحلة مصيرية صعبة مر بها العراق بعد الاحتلال الامريكي، وإعادة تشكيل ملامح النظام السياسي الجديد، فقد تكونت السياسة الخارجية العراقية من مزيج مركب من تضارب المصالح للقوى السياسية الداخلية والمدفوعة بمحركات خارجية ترغب بان تحصل لها على موطئ قدم داخل العراق، مما أفرز أداءً سياسي غير متوازن على الصعيد الخارجي ولا يستند على أسس المصالح المشتركة بقدر ما يستند على حجم محركات مصالح القوى السياسية الداخلية وتعميق علاقاتها مع القوى الإقليمية الداعمة لها، وبشكل عام يمكن توصيف السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ على اقل تقدير بأنها سياسة مضطربة عانت من عدم وضوح الرؤية والتوجه ، لكن مرور الوقت يحاول العراق الابتعاد عن سياسة المحاور والصراعات سواء على المستوى الاقليمي او الدولي، وذلك من خلال محاولة بناء شبكة علاقات متوازنة مع شركاء إقليميين ودوليين.

من جانب اخر يُدرك صناع القرار السياسي في العراق اليوم خطورة الانضواء إلى جانب محور إقليمي أو دولي معين ضد آخر، ولذا جاءت دبلوماسية الوساطة التي تبناها العراق منذ العام ٢٠١٤ من أجل خفض التوترات والأزمات الإقليمية والتي ترافقت مع انهيار المنظومة الامنية في العراق ودخول تنظيمات (داعش) الارهابي الى العراق وقد جاءت كضرورة ملحة من اجل العمل على إقامة علاقات متوازنة مع مختلف الدول والحصول على الدعم الدولي خلال الحرب، كما حاول العراق إعطاء انطباع مختلف عما هو سائد بعدم قدرته على الخروج من دائرة التأثير الإقليمي والدولي والقدرة على بناء علاقات متوازنة مع الجميع لاستعادة الدور الحيوي الذي يمثله العراق عربيا واقليميا .

أن نجاح العراق في خفض التوتر داخل الإقليم سيسهم في تحرير سياسته الخارجية من الضغوط التي تُمارس عليه في حالة تعارض مصالح الأطراف المتصارعة، والتي تجر العراق إلى حالة الاستقطاب في المنطقة، فضلا عن أن نجاح مثل هذه الوساطات يُسهم أيضاً في دفع دور العراق الإقليمي إلى الأمام وإظهاره كدولة مسؤولة تحرص على إرساء الاستقرار الإقليمي ، كذلك فأن الاعتماد على العراق كوسيط إقليمي سينعكس إيجابياً على أوضاعه الداخلية، وستسعى الأطراف الإقليمية، بعد تفاهماتها، إلى الحفاظ على عراق مقبول إقليمياً ومن شأنه جذب الاستثمارات الخارجية إلى الاقتصاد العراقي، وزيادة حجم التبادل التجاري مع الدول الأخرى ، وكلما تم تعزيز دور العراق الحيادي استطاع إثبات دوره كوسيط موثوق به وبقدرته على الإسهام في التهدئة الإقليمية .

المبحث الاول – بنية السياسة الخارجية العراقية

اولا – لمحة تاريخية

تعكس طبيعة ومواقف السياسة الخارجية لأي دولة صورة وقوة ذلك البلد لدى المجتمع الدولي وقدرته على التعاطي مع المتغيرات، وبما يتناسب مع المصالح العليا لتلك البلاد، لذلك تحتاج الدول إلى تحديد الأطر الاستراتيجية والمفاهيم العامة لفلسفة السياسة الخارجية كي تنفذ تلك السياسة من خلال دبلوماسية فاعلة وفق ثوابت دستورية وقانونية، على إن الحيز الجغرافي الذي يقع فيه العراق، سواء على مستوى الجوار العربي والإقليمي أو على مستوى منطقة الشرق الأوسط،

فضلاً عن البيئة السياسية والمصالح الدولية التي أصبحت أكثر تداخلاً وتعقيداً، بحكم المتغيرات المتسارعة بين الدول الكبرى؛ كالحرب الأوكرانية الروسية وتداعياتها على العلاقات الدولية، وتصاعد الصراع الأمريكي من جهة والروسي الصيني من جهة أخرى، والملف النووي الإيراني وانعكاساته على منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط؛ ما يتطلب من صانع السياسة الخارجية للدول ومنها العراق، وضع مسارات واضحة لا تقبل التردد الدبلوماسي أو اتخاذ العاطفة أو الانتماءات الفرعية لتحديد بوصلة المواقف الخارجية ، ولقد شكلت لحظة التحول في النظام السياسي بالعراق عام ٢٠٠٣، مرحلة انتقالية للسياسة الخارجية والدبلوماسية؛ فمن عزلة دولية وقيود أممية وانكفاء دبلوماسي بسبب السياسات الخاطئة للنظام السابق إلى رعاية دولية وإقليمية لخطوات البناء الديمقراطي، فالولايات المتحدة المسؤولة عن التغيير عملت على دعم العراق ومؤسساته الناشئة لغرض إحداث فارق في صورة العراق الخارجية، وتم ذلك من خلال التأثير الكبير الذي استخدمته واشنطن على حلفائها في المنطقة أو على مستوى الدول والمنظمات الدولية، وقد حاولت الطبقة الحاكمة في العراق رسم مسار أولي لبناء دبلوماسية قائمة على المصالح المشتركة مع الدول كافة وتثبيت الحوار كمنطلق للتفاهم حول جميع الملفات المشتركة أو العالقة، لاسيما مع دول الجوار ،وقد انصبَّ اهتمام القائمين على التحول السياسي في العراق بشكل كامل على السياسة الخارجية أو وضع مفاهيم دبلوماسية جديدة يمكن أن تؤسس لمرحلة عمل خارجي يدعم عملية التحول في النظام السياسي رغم الانفتاح الدولي النسبي على العراق؛ وقد يعود ذلك إلى أن مجلس الحكم والحكومات المتعاقبة بعده وحتى إقرار الدستور العراقي ٢٠٠٥، كانت انشغالاتهم تتركز على التقسيم الطائفي والقومي لمؤسسات الدولة ومحاولات فرض الإرادات والسيطرة على الأوضاع، فضلاً عن محاولة البناء الداخلي بما يختلف عن النظام السابق، كما ان لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مجمل القرار السياسي العراقي الداخلي والخارجي أثر في عدم بروز منهج بهوية عراقية؛ فأفرز ذلك الوضع عدم تبلور سياسة خارجية رصينة، فضلاً عن عدم تبلور أفكار سياسية متقدمة. (بشار، ٢٠١٧، الصفحات ٤١-٤٢)

أن ضعف الطبقة السياسية التي جاءت بعد التغيير وحداثة افرادها أعاق فهم بعضهم لطبيعة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للعراق؛ لذا فإن حالة الارتباك الدبلوماسي كانت هي البارزة بين عامي ٢٠٠٣ – ٢٠٠٥؛ ففي الوقت الذي كان من المفترض فيه رسم مسار للسياسة الخارجية يتسم بالثبات بحكم تغيير النظام السياسي، إلا أن الدبلوماسية وجدت نفسها غارقة بمرحلة بناء الثقة مع عدد من الدول ، وقد جاء إقرار الدستور في العام ٢٠٠٥، والذي كان من الممكن أن يكون دافعاً نحو رسم ثوابت السياسة الخارجية استناداً إلى ما جاء في النصوص التي أطَّرت علاقات العراق العربية والدولية ، ولكن بالرغم من هذه المبادئ الدستورية، فإن المتصدّرين لتنفيذ السياسة الخارجية للعراق لم يلتزموا بها ، فضلاً عن غياب المعايير العامة لفلسفة السياسة الخارجية في دستور ٢٠٠٥، وهذه العوامل كان لها بالغ الأثر في دخول العراق في مرحلة الارباك الدبلوماسي. (علاوي، ٢٠٢١، صفحة ٣٨٢)

بدأت السياسة الخارجية العراقية في عهد حكومة نوري المالكي الأولى (٢٠٠٦– ٢٠١٠)، تتأثر بعوامل كثيرة من أهمها الأزمات الأمنية والصراع السياسي الداخلي، فضلاً عن ذلك كان للتنافس الأمريكي – الإيراني على الأرض العراقية تأثير واضح على توجهات العراق في علاقاته مع الدول في المنطقة، فهو يقع في منطقة تتسم بالتعقيد والخلافات والتصادم، فضلا عن أن الجوار الجغرافي للعراق معقد بتركيبته القومية وكثرة الأعراق المختلفة، فكان لكل ذلك أثره في عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، ومن جانب اخر فأن السياسة الخارجية لحكومة المالكي الأولى تأثرت بتوجهات سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنتها على القرارين الداخلي والخارجي بحكم كونها دولة احتلال وفق قرارات مجلس الأمن الدولي، كما أن دعمها لشخص المالكي وحكومته جعل السياسة الخارجية العراقية تنحاز بشكل كبير للتوجهات الأمريكية، إذ مهدت واشنطن من خلال ضغوط للعديد من المسارات الدبلوماسية مع حلفائها في المنطقة لغرض التقارب مع العراق، فضلاً عن الاعتماد على ما يعرف بالدبلوماسية المتعددة التي أصبحت أداة مهمة لإيجاد حلول للصراعات على الأرض العراقية، لاسيما وأن طبيعة تلك الصراعات الإقليمية في العراق تعقدت بتفاعلها مع عوامل عرقية ودينية وبات من الصعب على الدولة العراقية بمفردها إنجاز حلول لها؛ ما اضطرها

إلى اللجوء إلى ما يعرف بالدبلوماسية الموازية بالاعتماد على فتح قنوات اتصال شبه رسمية ومشاركة فاعلين متعددي الاختصاصات من أجل إقامة نماذج جديدة في حل النزاعات وتسوية الملفات مع الدول العربية، كالكويت وسورية والأردن، ومع ذلك لم يحقق العراق تقدماً فارقاً في سياسته الخارجية أو في تحقيق مبادئها. (مؤلفين، ٢٠١٨، الصفحات ٢١٥ – ٢١٨)

إن الانسحاب الأمريكي من العراق عام٢٠١١، اوجد حالة من الفراغ في دعم القرار السياسي على الصعيد الخارجي تزامن ذلك مع وجود تقارب بين حكومة المالكي الثانية (٢٠١٠– ٢٠١٤) وإيران، وقد تحول تدريجيا الى هيمنة ايرانية جعلت القرار السياسي العراقي يخضع لايران في كثير من مواقفه تجاه الدول وكان صدى للدبلوماسية الخارجية الإيرانية وتوجهاتها في المنطقة، الأمر الذي خلق حالة انكفاء للسياسة الخارجية وصلت إلى حد القطيعة مع دول عربية، وبالتحديد الخليجية منها مع العراق نتيجة السياسة الخاطئة في التعاطي مع الدول ، وبالمحصلة فإن السياسة الخارجية في العراق خلال الفترة (٢٠٠٣–٢٠١٤) كانت مقيدة بين التأجيل المرحلي وفلسفة النظام السياسي المشوش بفقدان الهوية، وتأرجحت بين التوازن والعشوائية أو التبعية في القرارات دون النظر لمصلحة الدولة العليا . (حاتم، ٢٠١٩، صفحة ٤٧١)

ثانيا – مراحل تطور السياسة الخارجية

١– السياسة الخارجية في عهد حكومة العبادي (٢٠١٤–٢٠١٨)

إن الانهيار الأمني المتمثل في تمدد تنظيم (داعش) الارهابي في حزيران عام ٢٠١٤، وغياب الدولة بشكل كامل على المستويين الداخلي والخارجي، شكل لحظة تقييم للسياسة الخارجية العراقية، فحكومة حيدر العبادي (٢٠١٤–٢٠١٨) وجدت إرثاً كبيراً من القطيعة والانكفاء على الداخل، حتى الحليف الأمريكي الملزم باتفاقية الإطار الاستراتيجي بحماية النظام السياسي لم يقدم أي دعم أمني أو عسكري لبغداد، وهكذا بقية الدول الغربية والعربية، لذلك كان على صانع القرار إعادة رسم العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية والمجتمع الدولي بشكل خاص؛ بسبب المنحى السلبي الذي طال تلك العلاقات طيلة السنوات السابقة، وقد تطلب التحول عن هذه الفترة أن يمتلك صانع القرار ومخططو السياسة الخارجية قنوات جديدة تمكنهم من إدارة العلاقات الدبلوماسية وتغيير مسار

السياسة الخارجية ، وقد طرح العراق مبدأ التوازن في علاقاته الخارجية كمبدأ فعلي، كان نقطة تحول في الدبلوماسية العراقية لتمكينها من إعادة رسم سياستها، فضلاً عن أن طرح فكرة بناء جبهة دولية لمكافحة الإرهاب في العراق، أسهمت بشكل كبير في بداية العودة العربية والدولية للعراق كما أن اعتماد الدبلوماسية العراقية في ظل حكومة العبادي للدبلوماسية التعاونية العالية المستوى لغرض تغيير القناعات السابقة للدول المقاطعة للعراق، فضلاً عن إنتاج تعريف جديد لمكافحة الإرهاب دفع لمزيد من التقارب مع العراق وتقديم الدعم بكل المستويات وأمام هذه المعطيات حققت الدبلوماسية العراقية تقدماً نسبياً في استعادة الثقة العربية والدولية، فعادت السفارات للدول الخليجية والعربية إلى العراق . (السراي، ٢٠٠٤، صفحة ٧)

احدث التغير النسبي في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤ على مستوى المدركات والتوجهات والمواقف الخارجية فرقاً إلى حد ما، إلا أنه ظل تغيراً محدوداً ينسجم بوضوح مع قناعات النظام السياسي العراقي القائم وقواه المؤثرة على المستوى السياسي والديني والاجتماعي وامتداداته وطبيعة تحالفاته كما كشفت الصياغة الدبلوماسية لحكومة العبادي حيال بناء دبلوماسية مكافحة الإرهاب؛ لتكون مدخلاً لإعادة العراق إلى المنظومات العربية والدولية، فتم تشكيل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وضم أربعين دولة في أب عام ٢٠١٤، وهذا ما دفع العراق إلى الشروع في تنفيذ مبدأ التوازن في علاقاته الخارجية فاستطاع أن يجمع بين واشنطن وطهران في حربه ضد تنظيم (داعش) ، بالرغم من كل العداء بينهما في المنطقة، كذلك مثّل توجه العراق نحو دول الخليج العربي ممارسة واقعية لعودته إلى منظومته العربية وتطبيقاً فعلياً لمبدأ التوازن في علاقاته الخارجية، فكانت زيارة العبادي إلى السعودية في حزيران عام ٢٠١٧ والتي اعلنت عن انبثاق المجلس التنسيقي العراقي – السعودي ثمرة لسياسة خارجية تمردت على الإرادات الضيقة الداخلية، كذلك أعاد العراق تموضع علاقاته مع دولة الكويت بالشكل الذي جعلها ترعى مؤتمراً للدول المانحة لإعمار العراق، ما بعد انتهاء الحرب على تنظيم (داعش) ، فضلاً عن زياراته لدول عربية وإقليمية وغربية بهدف التفاعل بكل المستويات، وبما يثبت التوازن ويحافظ على سيادة العراق. (خلف، ٢٠١٨، صفحة ٣٢٣)

٢-السياسة الخارجية في عهد حكومة عادل عبد المهدي (٢٠١٨-٢٠١٩)

أعلنت حكومة عادل عبد المهدي (٢٠١٨- ٢٠١٩)، في برنامجها الحكومي عن سياستها الخارجية والتي تنص على الأولوية في علاقات العراق الإقليمية والتأكيد على عدم السماح بتدخل خارجي بشؤون العراق الداخلية، إلا أن حقيقة التوجهات والمواقف كانت خلاف ما أعلن في ذلك المنهاج، فالحكومة شكلتها قوى موالية لإيران، وهي لا تؤمن بمبدأ التوازن في علاقات العراق الخارجية، بل أقدمت على عملية نسف دبلوماسي تدريجي لكل ما تحقق على مستوى العلاقة مع دول العالم؛ كسحب قوات التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، وتعطيل مقررات مؤتمر الدول المانحة الذي انعقد في دولة الكويت ٢٠١٨، فضلاً عن تجميد عمل المجلس التنسيقي العراقي – السعودي، وإعلان حكومة عادل عبد المهدي عدم التزامه بالعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، وهو ما هدد العراق بخطر شموله بالعقوبات الأمريكية؛ ما أشر إلى أن العراق متجه إلى قطيعة جديدة مع محيطه العربي والغربي، رغم تقاربه مع الأردن ومصر، فضلاً عن أن السياسة الخارجية انتقلت لتكون دولة وساطة مكتفياً بنقل الرسائل بين الدول المتخاصمة دون أن يكون دولة وسيطاً، فقد أشار رئيس الوزراء الأسبق عادل عبد المهدي أنه كان ينفذ رغبة قاسم سليماني بنقل رسائل إيرانية إلى المملكة العربية السعودية لغرض تسوية الخلافات دون أن يكون للعراق رأي أو أن يقدم أفكاراً لتقريب وجهات النظر بين الدولتين، وهذا يعد تراجعاً كبيراً في الأداء للسياسة الخارجية العراقية ، كذلك فان سياسة حكومة عادل عبد المهدي الداخلية قد أثرت في عملية التحول بنظرة المجتمع الدولي تجاه النظام السياسي في العراق، فاستخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين وانتهاك حقوق الإنسان، كان أحد الأسباب التي دفعت ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة جنين بلاسخارت إلى تقديم احاطات الى مجلس الأمن الدولي أثَّرت في زعزعة صورة العراق الخارجية والقلق من تحوله إلى دولة استبداد جديدة، بالرغم من أن نظامه ديمقراطي. (العنبر و هادي، ٢٠٢٠، الصفحات ٦١ – ٦٤)

مما تقدم يمكن القول بحقيقة مطلقة إن الفاعل الخارجي مارس ضغطاً شديداً على السياسة الخارجية العراقية منذ عام ٢٠١٠، عن طريق جعل العراق ساحة لتصفية الحسابات بين الولايات

المتحدة الأمريكية وإيران ، فضلاً عن محاولات طهران فرض هيمنتها على القرار السياسي الخارجي للعراق من أجل وضع حد للخطر الأمريكي في المنطقة؛ ما جعلها تؤدي دور الضاغط المباشر وغير المباشر في تسيير العلاقات العراقية-الأمريكية بعيداً عن تهديد مصالحها الاستراتيجية الإقليمية والدولية؛ لذلك ظهر العراق كبلد محكوم بقيود داخلية جعلت من عملية صنع القرار السياسي الخارجي معقدة وغير متوازنة بفعل تعامل بعض الأطراف السياسية في الحكومة مع تلك الدول ودفاعها عن مصالحها .

٣-السياسة الخارجية في عهد حكومة الكاظمي

كانت أولى التحديات على مستوى السياسة الخارجية لحكومة مصطفى الكاظمي، التي مُنحت الثقة في ٦ ايار ٢٠٢٠، هي العودة إلى نقطة التوازن التي فقدها العراق في عهد حكومة عادل عبد المهدي، لاسيما وأن أحد مطالب المتظاهرين والمؤسسات غير الرسمية في العراق كان يدفع بأن يكون هناك استقلال للسياسة الخارجية، حيث وجدت قوى الثورة أن انحراف مواقف العراق واصطفافه جعله ساحة لتصفية الحسابات الخارجية؛ لذلك فإن إرضاء القوة الناعمة، التي تعد إحدى ركائز تشكيل السياسة الخارجية والتي كان دورها منعدماً في العراق على مستوى الحكومات السابقة، كان يجب أن يكون من خلال فعل دبلوماسي مختلف وترجمة حقيقية لطبيعة التوجهات الجديدة للحكومة ، اذ إن الظروف السياسية الداخلية التي جاءت بحكومة مصطفى الكاظمي، وتزامنها مع المتغيرات الإقليمية والدولية تجاه العراق، حتمت وجود نهج أو برنامج حكومي واقعي وقابل للتطبيق لغرض إحداث فارق في السياسة الخارجية، لذلك فقد أشار برنامج حكومته إلى أنها ستعتمد على ثلاث ركائز في سياستها الخارجية تتمثل من خلال (السيادة والتوازن والتعاون) ، وقد بدأت وزارة الخارجية العراقية بعد حزيران ٢٠٢٠، باستعادة زمام الأمور ومنع مراكز القوى الداخلية التي تغولت على حساب المؤسسات الرسمية الصانعة للسياسة الخارجية، من التأثير في علاقات العراق مع الدول في الساحة الدولية، فبدأت سياسة العراق الخارجية تذهب باتجاه أن يكون العراق متقدماً في جميع التفاهمات والاتفاقات والتوازنات في إقامة العلاقات مع الدول الأخرى؛ ما انعكس ذلك بالإيجاب على مستوى أداء السياسة الخارجية للعراق، فكانت بغداد وجهة للعديد من وزراء الخارجية العرب، مثل وزراء خارجية كل من الكويت والأردن والسعودية، وكذلك زيارات لوزراء

خارجية أوروبيين من فنلندا وفرنسا واليونان إلى بغداد؛ لإجراء لقاءات دبلوماسية، وزيارة رئيس الوزراء المصري والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى العراق، كما أولت الدبلوماسية العراقية أهمية خاصة للتواصل مع الجهات الفاعلة الإقليمية كإيران وتركيا، والدولية كذلك. (يافعي و الطائي، ٢٠٢٠، الصفحات ١٠ – ١٣)

لقد اتخذت حكومة مصطفى الكاظمي مسارات مهمة على الصعيد الخارجي، عبر تحويل الساحة العراقية إلى منطلق للمشاريع الإقليمية الجامعة، وخلق حالة توازن إقليمي – عربي مع الدور الإيراني في العراق؛ لذلك اتخذ العراق خطوات عديدة على المستوى الإقليمي، حيث بدأ بالتحرك في بدايات عام ٢٠٢١ نحو طهران والرياض وجمعهم في بغداد بمستويات معينة من التمثيل للوفدين، وكذلك التحرك باتجاه مصر وتركيا والإمارات وتركيا، واللقاءات الأولى كانت في بغداد، وتم اجراء لقاء بين الدبلوماسيين الإيرانيين والأردنيين في بغداد، على مستوى وزراء الخارجية، فضلاً عن رؤية حكومة العراق وتحقيق أهدافها في تعزيز الاستقرار السياسي والأمني من خلال زيادة التعاون مع دول الجوار، وتكثيف الحوارات لتخفيف التوترات الإقليمية، وعقد اللقاءات الثنائية بين الدول، ولعب العراق دوراً محورياً في طرح الحلول وجمع الفرقاء على أرضه ، وقد اتسمت رؤية حكومة الكاظمي بالوضوح؛ نتيجة إدراكها أن تحقيق التوازن في علاقات العراق العربية والإقليمية، سيشكّل فرصة مهمة للحكومة من أجل تحقيق الاستقرار الداخلي في كل المستويات، وتحديداً على مستوى العلاقات مع قطبَي المعادلة الإقليمية في المنطقة، السعودية وإيران، فضلاً عن استثمار البيئة الإقليمية الداعمة التي وفرتها المصالحة الخليجية، في تحقيق مزيد من التفاعل مع باقي دول الإقليم، وفي هذا السياق جاءت زيارة الكاظمي إلى السعودية في ١٣ اذار ٢٠٢١، وكذلك زيارته إلى إيران في ١٣ ايلول٢٠٢١، وكان الهدف من هاتين الزيارتين تحويل العلاقة بين الطرفَين من حالة التنافس إلى حالة التعاون، ونتج عنها قبول الدولتين بأن يكون العراق وسيطاً لحل الخلافات بينهما، وهذا يعد من أهم مكتسبات سياسة التوازن الفاعل. (العلي، ٢٠٢١، صفحة ٣٠٣)

كما شهد العراق حدثاً مهماً على مستوى السياسة الخارجية، اذ عُقد مؤتمر "قمة بغداد للتعاون والشراكة" في ٢٨ اب ٢٠٢١، شاركت فيه تسع دول معظمها من الجوار الإقليمي للعراق، فضلا عن منظمات عربية ودولية، حيث نجحت بغداد في فتح مسار للعمل المشترَك في المحيط الإقليمي عبر الحوار بدلاً من الصراعات، على اعتبار أن استقرار العراق يعني استقرار المحيط الإقليمي والمنطقة بأكملها، فضلا عن أداء دور الوسيط بين السعودية وإيران وجمعهما بعد قطيعة بينهما دامت سنوات، وقد حقق العراق بذلك على مستوى العلاقات الخارجية انسجاماً مع محيطه العربي والإقليمي، في مسعى منه لاستعادة دوره الإقليمي والدولي بفعل الانفتاح المتبادل بين العراق والدول العربية والإقليمية والغربية ، من جانب اخر فقد شكّلت البيئة الدولية إحدى أبرز الدوائر التي سعت حكومة الكاظمي لاستثمارها، من أجل تحقيق مزيد من المنافع الاقتصادية والدعم الدولي لتجاوز التحديات التي يواجهها العراق، فضلاً عن استثمار الرغبة الدولية في دعم جهود الحكومة العراقية حيال ترسيخ سلطة الدولة، وإسناد العملية الانتخابية، وتوفير الدعم للقوات الأمنية العراقية، ومن ثم وفرت هذه الرغبة الدولية فرصة كبيرة لحكومة الكاظمي بالتحرُّك السياسي الدولي على أكثر من صعيد، سواءً نحو منظمة الأمم المتحدة، أو الاتحاد الأوروبي، أو البنك الدولي، أو حتى حلف شمال الأطلسي ، لذلك استطاع العراق إعادة بوصلته تجاه المجتمع الدولي، ونجح في رسم صورة جديدة عن سياسته الخارجية التي طمأنت إلى حد بعيد المجتمع الدولي بعد أن كانت تتأكل بسبب تغول السلاح المنفلت، كذلك عبر العراق في مواقف كثيرة عن نيته في تصحيح المسار تجاه المجتمع الدولي، بما يسهم في حفظ السلم والأمن الدوليين وعدم التدخل في سياسة المحاور لطرف ضد آخر، في مقابل أن يدعم المجتمع الدولي جهود العراق في استعادة دوره الرئيسي في الساحة الدولية والإقليمية . (العلي، ٢٠٢١، الصفحات ٢٩٥ – ٢٩٧)

إنَّ مبدأ التوازن في السياسة الخارجية العراقية الذي اعتمدته الحكومات العراقية بعد عام ٢٠٠٣، لم يحقق نجاحاً أو فارقاً كبيراً في تعزيز مكانة العراق في محيطه العربي والدولي، فلطالما تم النظر إلى ذلك المبدأ على أنه محاولة لعدم إغضاب المتخاصمين والفاعلين من الدول في الداخل العراقي، كما أنه كان يعبر عن عدم القدرة على اتخاذ المواقف التي تتناسب وانتمائه وثوابته أو

حتى ما يمكن أن يحقق مصالحه وفق ما جاء في الدستور ، كذلك فإن العراق وبعد كل هذه السنوات من اعتماده مبدأ التوازن ما زال خاضعاً للمؤثرات الخارجية بشكل أكبر بكثير من بقية الدول التي تمتلك مقومات الحصانة الخارجية من تلك المؤثرات، يظهر أن هامش الاستقلالية التي تتمتع بها السياسة الخارجية العراقية مازال محدوداً، فمجمل المشاريع العربية والإقليمية والتفاعلات الدولية، التي قامت بها حكومتا حيدر العبادي ومصطفى الكاظمي، كانت مبنية بالأساس على ردود الأفعال إلى حد ما، وحتى في حالة ممارسة الفعل واجهت الحكومتان ضغوطاً داخلية حادة من الزعامات والكتل السياسية الحليفة لإيران أو سورية أو تركيا ،وهو مؤشر مهم لفهم الطبيعة التي تُدار بها السياسة الخارجية العراقية في هذه المرحلة . (مؤلفين، ٢٠١٨، الصفحات ٢٣٠ – ٢٣١)

ثالثا – عوامل القوة والضعف

إنَّ دبلوماسية الوساطة العراقية تواجه كوابح عديدة قد تعرقلها، وهي تحديات نابعة من بيئة العراق الداخلية، وكذلك البيئتين الإقليمية والدولية، فالساحة العراقية تعاني من أزمات سياسية تبرز بين الحين والآخر، وكذلك تتقاسم سياسته تيارات لها ارتباطات وتوجهات متناقضة في مجال سياستها الخارجية، وتحتاج العملية السياسية إلى إصلاح شامل يصحح مسارها بشكل يخدم العراق ومصالحه في المنطقة ، كما أن السياسة الخارجية العراقية ليست بمنأى عن تأثير العامل الأميركي، وأي دور للوساطة الإقليمية لن يتم من دون موافقة مبدئية أميركي ، فضلا عن ذلك فأن ايران هي احد الاطرف الأساسية في التوترات الإقليمية ولها تاريخ طويل من الأزمات مع دول عديدة وتملك مفاتيح سياسية في العديد من القضايا الاقليمية ، وقد جاء توجه ايران نحو التهدئة الإقليمية في الوقت الراهن مدفوعاً بضغوط داخلية وعزلة إقليمية ودولية، على خلفية ملفها النووي وتدخلاتها في شؤون الدول الأخرى ، وكذلك السعودية التي تتحاشى الدخول في مواجهات مباشرة وتحاول تجنب الصراعات الاقليمية قدر الامكان لان اي حرب قد تندلع في المنطقة فان ذلك يؤثر بشكل سلبي على امن الخليج العربي بشكل عام والامن القومي السعودي بشكل خاص ، من هنا وجد العراق نفسه قادر على دور الوساطة الدبلوماسية في ابرز واخطر الملفات السياسية في المنطقة في سعيه نحو التهدئة وجمع اطراف الصراع المختلفة من اجل رؤية سياسية جديدة لمرحلة قادمة . (مؤلفين، ٢٠١٨، الصفحات ٢٣٧ – ٢٤٢)

أ- مكتسبات النجاح

١-عودة العراق كفاعل إقليمي مؤثر في الساحة السياسية الاقليمية وتسعى الحكومات العراقية المتعاقبة، منذ حكومة حيدر العبادي، إلى إثبات أن العراق فاعل إقليمي يمكن دمجه في الخريطة السياسية للمنطقة .

٢- الابتعاد عن سياسة المحاور، يحاول العراق الابتعاد عن سياسة المحاور والصراعات سواءً فيما بين بعض دول المنطقة أو بينها وبين القوى الدولية، وذلك من خلال محاولة العراق بناء شبكة علاقات متوازنة خارجيا.

٣-التحرر من الضغوط الخارجية ،لأن نجاح العراق في خفض التوتر داخل الإقليم سوف يسهم في تحرير سياسته الخارجية من الضغوط التي تُمارس عليه في حالة تعارض مصالح الأطراف المتصارعة، والتي تجر العراق إلى حالة الاستقطاب في المنطقة.

٤- تعزيز العلاقات الاقتصادية الخارجية ، يرى العراق من خلال الاعتماد عليه كوسيط إقليمي سينعكس إيجابياً على أوضاعه الداخلية، وستسعى الأطراف الإقليمية، بعد تفاهماتها إلى الحفاظ على عراق مقبول إقليمياً وهو ما من شأنه جذب الاستثمارات الخارجية إلى الاقتصاد العراقي، وزيادة حجم التبادل التجاري مع الدول الأخرى.

٥- اعادة نشاط وفعالية البعثات الدبلوماسية العراقية وتعزيز المصالح العراقية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتفعيل دور دبلوماسية المسارات المتعددة بشكل فعال جدا .

٦- تبوء العراق لمكانته الاقليمية والحيلولة دون تعرض الامن الاستراتيجي لتحديات خطيرة ، وذلك من خلال اقامة العلاقات الدبلوماسية التي توظف في اطار دبلوماسية الوساطة السياسية والتي تمثل احد عناصر التموضع الجيوسياسي والجيوبولتكي . (محمد، (د.ت)، الصفحات ٢٧٨ - ٢٨٢)

أ- مشروطيات النجاح

١- التحلي بعلاقات جيدة مع مختلف الأطراف، وهو ما ينطبق على العراق ولاسيما في السنوات الأخيرة، إذ بات يتمتع بعلاقات إيجابية مع الدول العربية والإقليمية، فالعراق له تواصل وعلاقات جيدة مع السعودية وباقي دول الخليج والاردن، فضلاً عن علاقاته الاقليمية التي يمكن ان تسهم في حل الازمات.

٢- حيادية الوسيط، حيث يحاول العراق إثبات أنه طرف محايد إزاء خلافات الأطراف الإقليمية ولا يميل إلى أي منها على حساب الآخر، ولاسيما أن هناك قوى سياسية عراقية لها ارتباطات وثيقة مع إيران وان تعزيز دور العراق الحيادي بقدر ما سيستطيع إثبات دوره كوسيط موثوق فيه، وبقدرته في خلق التهدئة الإقليمية.

٣- رغبة أطراف الأزمات في الحوار، وهو ما تحقق في الأزمات الإقليمية التي سعي العراق لتأدية دور إيجابي في محاولة حلها ، فقد أبدت ايران رغبتها في وساطة العراق بينها وبين السعودية ودول عربية أخرى، وفي المقابل ثمة رغبة عربية في التهدئة الإقليمية ومعالجة العديد من الملفات العالقة ومنها مع إيران.

٤- استمرار توجهات الحكومات العراقية في الوساطة، وهذا ما يمكن تلمسه ابتداءً من عام ٢٠١٤،وحتى عام ٢٠١٩، ومن بعدها حكومة مصطفى الكاظمي بشكل أكبر، والتي نجحت في عقد عدة مؤتمرات جمعت أطرافاً إقليمية متنافسة أو بينها توترات،، لذلك فهي بحاجة الى تعزيز الجهود الدبلوماسية في هذا المجال.

٥- تعزيز الاستقرار الداخلي، حيث إن استمرار سياسة العراق الخارجية الإيجابية ودبلوماسية التسوية الفاعلة التي يتبناها يحتاج إلى بيئة داخلية مستقرة ، فالسياسة الخارجية هي مرآة للوضع الداخلي ، فإذا لم تستطع الحكومات العراقية معالجة أزماتها وتحقيق الاستقرار الداخلي، لن تكون جديرة للقيام بدور اقليمي فاعل. (مؤلفين، ٢٠١٨، الصفحات ٢١٠ - ٢١٣)

ابرز مرتكزات سياسة العراق في مجالها الخارجي

١- الحيلولة دون تعرض الأمن الاستراتيجي لتحديات خطيرة من خلال وضع رؤية واضحة لأهداف البيئة الدولية والاقليمية المحيطة وإدراك توجهاتها واهدافها في العراق.

٢-موازنة التدخل متعدد الاطراف فانكشاف العراق أمام القوى الاقليمية والدولية جعله مفتوحا أمام العديد من القوى التي تحاول استثمار هذا الواقع من أجل تحقيق نمط واسع من الاهداف أجل السياسية والاقتصادية.

٣-منع استغلال دول المنطقة للخلافات الداخلية العراقية من أجل التأثير على الملف الأمني بما يحقق مصالحها وساعدها في ذلك طبيعة تكوين المجتمع العراقي التعددي.

٤-اقامة علاقات متوازنة مع دول الجوار المؤثرة في الشأن العراقي بالاستناد الى مقومات عدة اهمها مكانة العراق الاقليمية ودوره في البيئة المحيطة به وموارده الاقتصادية ،وحماية استقرار العراق ووحدته.

٥-اعادة العلاقات الثنائية الدبلوماسية مع دول العالم واشراك المجتمع الدولي في عملية اعادة اعمار العراق وتطويره ، مع اعادة نشاط وفعالية البعثات الدبلوماسية العراقية وتعزيز المصالح العراقية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . (لفته، ٢٠٢٢، الصفحات ١٦٩ - ١٩٩)

المبحث الثاني – دبلوماسية الوساطة العراقية

تطرح دبلوماسية الوساطة التي يتبناها العراق العديد من التساؤلات بشأن الأهداف التي يسعى العراق إلى تحقيقها عبر ذلك، والتي تتركز بالأساس حول الرغبة في توظيف دبلوماسية الوساطة لدعم الدور والنفوذ إقليمياً ودولياً، وبما يُسهم في استثمار هذه النجاحات في معالجة حالة عدم الاستقرار التي تشهدها البلاد، فضلاً عن تحقيق إنجاز داخلي يمكن من خلاله احتواء الأزمات التي تواجه البلاد في المستقبل القريب على اقل تقدير، وبالرغم من إن العراق يمتلك بعض المقومات التي تؤهله لممارسة دور الوسيط الدبلوماسي حيال الصراعات الإقليمية، وفي الصدارة

منها علاقاته المتشابكة في المنطقة، إلا أن ثمة تحديات عديدة تواجه العراق في هذا الإطار، في الصدارة منها تعقيدات السياسة المحلية، وولاءات بعض التيارات العراقية لدول بعينها، فضلا عن تأزم الأوضاع الاقتصادية وتباين الأطراف المتصارعة في رؤيتها لحل خلافاتها، حيث لا يمتلك العراق في هذا السياق كثيراً من الأوراق الضاغطة التي يمكن أن تساعدها في التعامل مع مجمل هذه المتغيرات، وان التعقيد الذي تعيشه السياسة الخارجية العراقية مع تحديات جمّة تتمثل في الدول المتغلغلة في العراق والتي تستغل التوترات الداخلية بين الكتل السياسية الرئيسة وتضغط من خلالها مدركة طبيعة المجتمع العراقي التعددي بشكل قوّض طموحات السياسة الخارجية العراقية وإبقائها مجرد مخططات ، من هنا لجأ صانع القرار السياسي العراقي في شؤونه الخارجية حيث استند إلى آليات سياسية فعلت خلالها وزارة الخارجية دورها، وآليات اقتصادية ظهرت فيها رغبات العراق بتعزيز التعاون الخارجي تحت عناوين مصلحة العراق عبر تأطير السياسة الخارجية بأطر اقتصادية ، لذلك تستمر الحاجة لوضع تصور واضح لسياسة العراق الخارجية وفق خطط استراتيجية تضمن حماية استقرار العراق ودخوله في علاقات متوازنة خصوصًا مع عمقه العربي وحصر الخلافات الداخلية في الداخل العراقي لمنع استغلالها من القوى الخارجية دون نسيان ضرورة تعزيز عمل مؤسسات صناعة القرار الخارجي عبر تكوين دوائر وصنع خبرات متمكنة ،وقد تحوّل العراق إلى رقم مهم في جهود الوساطة في عددٍ من الصراعات الإقليمية، حيث تمكن من تحقيق اختراق في عددٍ من الملفات الشائكة . (علي، (د.ت)، صفحة ٢٩٤)

اولا – القضايا الاقليمية والدولية

شكلت بعض القضايا الاقليمية والدولية ملفات شائكة في العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الدول وذلك بسبب طبيعة الخلافات الناجمة عن اختلاف وجهات النظر حول القضايا المصيرية السياسية منها والامنية او المصالح الاقتصادية او فيما يتعلق بتطبيق اهداف تمثل احد ركائز استراتيجياتها التي تسعى لتحقيقها.

١-الوساطة بين امريكا وايران

منذ ثورة عام ١٩٧٩ في إيران فإن البلاد تخضع لعقوبات أحادية ثابتة من جانب الولايات المتحدة، وقد تم إضفاء الطابع الرسمي على العقوبات الأمريكية الأولى ضد إيران في تشرين الثاني ١٩٧٩ من خلال أزمة الرهائن اذ وجهت العديد من العقوبات ضد الحكومة الإيرانية، بحلول عام ١٩٨٧ تم منع استيراد البضائع الإيرانية إلى الولايات المتحدة ، وفي العام ١٩٩٥ أصدر الرئيس الامريكي كلينتون الأمر التنفيذي رقم (١٢٩٥٧) بشأن حظر الاستثمارات الأمريكية في قطاع الطاقة الإيراني وبعد بضعة أسابيع صدر بموجب الأمر التنفيذي رقم (١٢٩٥٩) في ايار ١٩٩٥ بشأن انهاء التجارة والاستثمار وتقريبا كل تفاعل بين الولايات المتحدة وإيران ، وفي حزيران عام ٢٠٠٧ سعت الولايات المتحدة الى فرض المزيد من العقوبات على ايران متخذة من تحذيرات دول الاتحاد الأوروبي بشأن البرنامج النووي الايراني ، بالمقابل فأن كانت إيران تواصل تجاهل التزاماتها ولم تتخذ أي خطوات لبناء الثقة في الطبيعة السلمية البحتة لبرنامجها ، ولكن حدث تغيير في السياسة الامريكية تجاه ايران في فترة رئاسة الرئيس باراك اوباما ففي تموز ٢٠١٥ قامت إدارة أوباما بعقد الاتفاق النووي مع إيران ورفع العقوبات الدولية عنها وقد احتوى الاتفاق على تفاهمات غير معلنة منها إطلاق يد إيران في المنطقة ومد نفوذها الاقليمي ، ولكن عودة التوتر في العلاقات الامريكية – الايرانية عاد من جديد في ظل ادارة الرئيس الامريكي دونالد ترامب والتي سارعت الى الانسحاب من الاتفاق النووي في عام ٢٠١٨. (ابوالقاسم، ٢٠٢٢، صفحة ٣٤٥)

في الوقت ذاته واصلت الولايات المتحدة وإيران كلتيهما أعمالهما التصعيدية وجاءت حادثة إسقاط طائرة التجسس الأمريكية بدون طيار في ٢٠ حزيران من قبل الدفاعات الإيرانية، وكذلك فرض الولايات المتحدة لعقوبات جديدة على المرشد الأعلى والعديد من جنرالات الحرس الثوري الإيراني في ٢٤ حزيران ، إلى جانب إعلان الرئيس ترامب في ١٨ تموز بأن الولايات المتحدة أسقطت طائرة إيرانية بدون طيار، وهو ما أدى إلى تفاقم المأزق الحاصل ، بالرغم من هذه التطورات كررت الولايات المتحدة استعدادها للتفاوض مع ايران ، وقد رفضت إيران كل الدعوات إلى الحوار وذلك بالرغم من أن وزير خارجيتها جواد ظريف قد أشار إلى أن إيران مستعدة

للتفاوض مع الولايات المتحدة بشأن عمليات التفتيش النووي إذا تم رفع العقوبات بشكل دائم، اذ تصنّف إيران استعدادها للتفاوض على أساس عدم وجود أي ضمانة بأن الولايات المتحدة ستحترم أي حل يُتفق عليه أو اتفاق يُوقع عليه الطرفان وذلك بسبب انسحابها من اتفاق "خطة العمل المشتركة الشاملة" ولازال الطرفان يبديان استعدادًا للتنازل إذا وُجدت الظروف المناسبة شرط وجود ضمانات معينة ترضي الطرفين ، ولكن بعد أن عجز اللقاء الذي جمع بين المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية آية الله علي خامنئي ورئيس الوزراء الياباني شينزو آبي في ١٣ حزيران عن إعطاء نتائج مثمرة، أصبح واضحًا أن الولايات المتحدة وإيران وصلتا إلى حد القطيعة في مسالة الحوار الدبلوماسي بينهما ،مع ذلك لا يمكن ابقاء الوضع كما هو عليه لان ذلك قد يؤدي الى الصدام بين الطرفين ، لذلك يُعتبر الطرف الثالث الذي سيقع عليه الخيار لإدارة المفاوضات عاملاً جوهريًا في الحصيلة التي ستترتب عن الوضع ، ومع الساحة الدولية لا تخلو من بعض الخيارات المناسبة في مجال الدبلوماسية . (ابوالقاسم، ٢٠٢٢، الصفحات ٣٥٤ – ٣٦٠)

إذًا فالسؤال الأبرز الذي يُطرح هنا يدور حول اختيار الجهة التي يستطيع الطرفان العمل معها للتوصل إلى تسوية ، بالرغم من فشل محاولات اليابان للعب دور المفاوض، ثمة جهتان قادرتان على الاضطلاع بهذا الدور، وهما العراق وروسيا ، لكن هذا الجانب السلبي يسلّط الضوء على فوائد الوساطة العراقية: فالاختلاف الجوهري بين الوساطة العراقية والروسية يكمن في أن الحل السلمي للنزاع يتوافق مع المصالح العراقية ، لان العراق سيكون الخاسر الأكبر من تصعيد النزاع والرابح الأكبر من تسويته سلميًا ،لا سيما وأنه يملك العلاقات اللازمة والمصلحة الراسخة في الحفاظ على السلام بين الطرفين.

منذ نشوب الخلاف بين إيران والولايات المتحدة، تصرّف العراق بحذر وحافظ على موقف مستقل بالرغم من الضغط الهائل الذي تعرّض له من كلا الجانبين، فقد طلبت إيران من الحكومة العراقية مرّات عديدة أن تتخذ تدابير كفيلة بالتخفيف من حدة العقوبات على غرار خفض إنتاج النفط العراقي، ولكن الحكومة العراقية لم تذعن، وفي السياق ذاته فقد حثّت الولايات المتحدة العراق على التوقف عن شراء الغاز والكهرباء من إيران، لكن الحكومة العراقية أعلنت بوضوح أنها بحاجة

إلى مواصلة شراء هذه السلع والحفاظ على علاقاتها التجارية بإيران ، علاوةً على ذلك يملك العراق شراكة استراتيجية مع كلتا الدولتين، ولدى كلتيهما مصالح كبيرة في العراق تسعيان إلى حمايتها والحفاظ عليها ، فالعراق يشتري من إيران كميات كبيرة من الغاز والكهرباء إلى جانب العديد من السلع الغذائية ومواد البناء وقطع السيارات وغيرها، بحيث سجّلت التجارة بين البلدين ١٢ مليار دولار في السنة وقد ألمح الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى أن هذا المستوى قد يرتفع إلى ٢٠ مليار دولار ، أما الولايات المتحدة من جهتها فتعمل كشريك استراتيجي للعراق في الحرب على (داعش)، وثمة شركات أمريكية ضخمة أمثال بوينغ و"جنرال إلكتريك" و "إكسون موبيل" منخرطة في أعمال ضخمة في العراق ، وكذلك فان الولايات المتحدة تقدم مساعدات واسعة النطاق لتطوير الإمكانيات التقنية لدى القوات المسلحة العراقية وتساهم بشكل كبير في إرساء الاستقرار وإعادة الإعمار في المناطق المحررة من سيطرة (داعش) ، على أن الإدارة السياسية في العراق تسعى إلى إعادة العراق إلى الخارطة الدبلوماسية في الشرق الأوسط والعالم أجمع ويشار إلى أن مساعي الحياد العراقية تتماشى مع السياسة الجديدة التي تبنّتها الحكومة العراقية والتي تقوم على مبدأ "العراق أولاً"، وأصبحت هذه الاستراتيجية ممكنة بفضل العلاقة الناجحة والتعاون التام بين الرئاسات الثلاث في البلاد، أي رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب، إذ شكل هؤلاء قوة متوازنة في خضم الفوضى السياسية التي تسود عادةً السياسة العراقية ونجحت في النأي بألنفس عن المشاحنات السياسية من اجل الحفاظ على سيادة العراق وتعزيز استقلاليته بعيدًا عن تأثيرات النزاعات الاقليمية والدولية ، وفي سعي العراق الى لعب دور الوساطة الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وايران فقد زار رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي واشنطن في اب ٢٠٢٠، والتقى بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وناقش معه قضايا تتعلق بالوجود العسكري الأمريكي في العراق، فضلا عن محاولة العراق لعب دور وسيط مع إيران ، وفي ايلول ٢٠٢٠، زار الكاظمي طهران، حيث التقى بالرئيس الإيراني حينها حسن روحاني، وأكد على أهمية خفض التوتر في المنطقة ، وقد جاءت زيارة الكاظمي الثانية إلى طهران في اب ٢٠٢١ ، بعد استضافة العراق لقمة "مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة"، الذي جمع أطرافًا دولية وإقليمية (بما في ذلك إيران وفرنسا والسعودية)، مما عزز دوره كوسيط اقليمي فاعل . (العلي، ٢٠٢١، الصفحات ٢٩٨ – ٣٠١)

٢-الوساطة بين السعودية وايران

شهدتِ العلاقات الإيرانية السعودية عديداً من التقلُّبات منذ انتصار الثورة عام ١٩٧٩ ، وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران، ومن ثَّم يمكن تقسيمها على ثلاث فترات من التعاون والتنافس والصراع وَفْقاً للأحداث الداخلية والإقليمية والدولية التي تحدِد نوع العلاقة بين الدولتين ، اذ اتسمتِ العلاقات السعودية الإيرانية بالاحتقان الشديد؛ بسبب الخلافات السياسية والمذهبية على مر التاريخ ووصلت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في بعض الاحيان ، وتُعد العلاقات بين هاتينِ القوتينِ الإقليميتينِ المهمتينِ علاقات متوترة حتى أنَّه في العقود الثلاثة الماضية قُطِعت مرتين ، فقد كانت المرة الأولى عام ١٩٨٧ بعد حادثة مكة المكرمة، ومقتل الحجَّاج الإيرانيين، والمرة الثانية عام ٢٠١٦ بعد مهاجمة الأماكن الدبلوماسية السعودية في طهران ومشهد؛ على إثر قضية إعدام رجل الدين السعودي البارز نمر النمر، والتي ادت الى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وقد سعت السعودية في عام ٢٠١٩ إلى حشد العالم الإسلامي وراءَها عن طريق استضافتها ثلاث قمم متزامنة خليجية وعربية وإسلامية في مكة ، لمواجهة إيران بعد أن استهدفت هجمات مصالحَ نفطية سعودية، بما فيها ناقلات تحمل النفط السعودي . (نجات، ٢٠٢٢، صفحة ٤)

اخذت السعودية تميل إلى التهدئة مع إيران على مدى العامين الماضيين ، وكان خطاب المسؤولين السعوديين والإيرانيين ونبرتهم في الفترة الاخيرة إيجابي بشأن العلاقات بين البلدين ، اذ ان السعودية وإيران من الدول الإقليمية المؤثرة وهما نقطتي ارتكاز أمني في منطقة الخليج وان أي صراع تنافس بينهما ينعكس سلباً على المنطقة كما ينعكس التقارب والاتفاق بينهما على الوضع الأمني والسياسة في المنطقة بشكل عام والعراق على نحو خاص ، ومن ثم فإن الاتفاق يمكن أن يخفف التوترات السياسية والأمنية في العراق من جهة ومن جهة اخرى ، يساهم التقارب السعودي الإيراني في زيادة فرص الاستثمار داخل العراق، إذ إن السعودية وإيران والعراق بلاد غنية بالنفط والثروات الطبيعة ويمكن استثمار هذا التقارب والاتفاق بما يخدم توحيد السياسات النفطية وتبادل فرص تبادل الخبرات والاستثمارات وتطوير الطاقات بما يخدم مصالح الجميع ، كما أن الاستقرار

هو أحد عوامل جذب الاستثمار، إذ إن المملكة العربية السعودية من الدول التي أعلنت رغبتها في الاستثمار في العراق. (رمزي، ٢٠١٤، صفحة ٩)

في السنوات الأخيرة سعت عديد من الدول الإقليمية والدولية للتوسط، وتخفيف التوترات بين ايران والسعودية ، وفي بداية العام ٢٠٢١ تقدمت بعض الدول الإقليمية والدولية مثل قطر والكويت وروسيا ،لاسيما بعد انتهاء مدة رئاسة دونالد ترامب للوساطة بين السعودية وايران ، وقد عرضت هذه الدولة قضية الوساطة بين ايران والسعودية دوليا، لذلك فقد أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في كانون الثاني عام ٢٠٢١ أن الحكومة الروسية مستعدة للوساطة بين ايران والسعودية، بعد مضي خمسة أعوام على انقطاع العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين ومساعي بعض الدول المنطقة كعمان وباكستان ، الا انها لم تتوصل الى تسوية ناجحة ونهائية في المجال الدبلوماسي بين البلدين ، لذلك تكتسب العلاقات العراقية السعودية نوعا من التميز بسبب الثقل التي تشكله هاتان الدولتان في عموم منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي ،فالمساحة وعدد السكان لهاتين الدولتين اعطتهما صفة التميز عن باقي الدول في منطقة الخليج العربي ،فضلا عن الامكانيات والموارد الاقتصادية التي تتمتع بها الدولتان، ناهيك عن البعد الجغرافي والمتمثل بخط الحدود الفاصل بين السعودية و العراق ، والذي يستند الى مقومات تاريخية نابعة من الابعاد الثقافية والاجتماعية لكلا البلدين ، وفي السياق ذاته فأن الحديث عن العلاقات العراقية – الايرانية يعتمد على طبيعة التقاربات السياسية بين النظام السياسي في ايران والعراق والذي عزز بدوره الجانب الاقتصادي ناهيك عن العمق الاجتماعي والذي يمثل المرتكز الاساس من الناحية الدينية والعقائدية ، لذلك اصبح دور العراق كوسيط مرحب به من قبل الطرفين اكثر من اي طرف اخر لما يمتلكه من علاقات مع الطرفين وهو يمثل حلقة الوصل بينهما. (خميس، (د.ت)، الصفحات ٨٧ -٨٩)

سعت حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي للوساطة بين البلدين، وبدأت الجولة الأولى من المحادثات بين البلدين في عام ٢٠٢١ ، وقد اتخذ العراق سياسة الحياد الايجابي بين طرفي الصراع والوقوف على مسافة واحدة بين البلدين ، ولكي يثبت العراق ذلك كان رؤساء الوزراء

الحكومات العراقية المتعاقبة يقومون بزيارات كثيرة بين البلدين ، لكن من بين رؤساء الوزراء السابقين الذين تولوا مقاليد الحكم في العراق كان مصطفى الكاظمي الوحيد الذي نجح في كسب ثقة البلدين ، فقد قام منذ توليه الحكم بزيارات إلى طهران والرياض، وناقش مع مسؤولي هاتين الدولتين قضية الوساطة وحل النزاع، وقد استثمر الكاظمي من خلال علاقاته مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان والقادة الايرانيين؛ لرأب الصدع بين البلدين ، وقد استضافت بغداد في المدة من (نيسان ٢٠٢١ ولغاية نيسان ٢٠٢٢) خمس جولات من المحادثات بين مسؤولي ايرانيين وسعوديين ،سبقتها لقاءات بين ممثلين عن البلدين وعناصر استخباراتية بشكل سري ، وقد أثارت الجولة الخامسة من المحادثات بين السعودية وإيران في بغداد شعوراً جديداً بالتفاؤل، إذ وصف وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين، الجولة الخامسة بأنها كانت إيجابية. (نجات، ٢٠٢٢، الصفحات ٤ – ٥)

شكل الاتفاق الإيراني – السعودي في ١٠ آذار عام ٢٠٢١ ، نقطة تحول كبيرة على صعيد العلاقات الثنائية والعلاقات الإقليمية وردود الفعل الدولية، هذا الاتفاق الذي حدث تحت رعاية صينية وبوادر عراقية ،كان الحدث الأبرز في التحولات الجيوسياسية في المنطقة، إذ شكل الاتفاق بين القطبين المنافسين خطوة نحو إعادة رسم المنطقة من الناحية الأمنية والسياسية والاقتصادية، فضلاً عن المتغيرات الدولية التي تساهم عملية الاستقرار في العلاقات بين إيران والسعودية في إعادة رسمها في المنطقة، لا سيما وأن الاتفاق تم برعاية وضمان صيني والذي يمثل الفاعل الدولي الأبرز في منطقة الشرق الأوسط الذي يحاول ملئ الفراغ الأمريكي ، وقد ساهمت هذه المتغيرات في صياغة شكل آخر للعلاقات العراقية – الإيرانية – السعودية، اذ شهدت هذه العلاقات الثلاثية متغيرات كبيرة وكثيرة خلال العقدين الماضيين، فقد عد العراق ساحةً للتنافس والصراع بين القطبين الإقليمين بكل الأشكال والسياسية والاقتصادية والأمنية وحتى الثقافية منها والتي بدورها ولدت حالة من عدم الاستقرار العام الداخلي والإقليمي للعراق، لاسيما في طبيعة التعامل والعلاقة بين السعودية وإيران، وانطلاقاً من أهمية دراسة طبيعة العلاقات الثلاثية في ضوء المتغيرات الحاصلة في المنطقة

فأن العراق بذل جهود كبيرة من اجل التسوية الدبلوماسية بين البلدين لحفظ التوازنات الاقليمية واضفاء شيء من الاستقرار السياسي والامني على المنطقة . (السراي، ٢٠٠٤، صفحة ٣)

ثانيا – مستقبل الدبلوماسية العراقية

أنَّ التطور الذي شهدته العلاقات الدولية، أوضح ان صناعة القرارات الخارجية هي عملية نتاج للتداخل الواضح بين الديناميات الداخلية والخارجية، الى حد أضحى من الصعب إقامة حدود فاصلة بين ما يندرج ضمن السياسة الداخلية وما يرتبط بالممارسة الخارجية للدولة الامر الذي أظهر الدبلوماسية بمفهومها ومعناها كفن إدارة المفاوضات اولاً واداة للسياسة الخارجية ثانياً، وبصورة جعل منها وسيلة للتواصل والتفاعل محلياً واقليمياً ودولياً، مما كان له الأثر الأول في تسوية المشكلات والخلافات بين الدول واقامة التوازن بين المصالح المتعارضة وبين الأهداف المتباينة على مستوى التفاعلات الاقليمية والدولية ، لذلك فأن الدبلوماسية أهم هي وسائل تنفيذ السياسة الخارجية للدول ،وهي تمثل مجموعة من القواعد والاعراف والمبادئ التي ترسخت بمرور الزمن بهدف تنظيم العلاقات القائمة بين أطراف المحيط الدولي وإدارتها، وهي ثمرة مسيرة تاريخية طويلة في العلاقات الدولية بجميع ما تشهده من أشكال التعاون والصراع بين الامم والشعوب ، ومما زاد من اهمية الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية هو تنوع انماطها وتعدد أشكالها، فهي لم تعد ذلك النمط التقليدي المتمثل في شخصية السفير او في نشاط البعثة الدبلوماسية، وإنما توسعت وأخذا أشكالاً وانماطاً مختلفة، مثل دبلوماسية القمة أو الدبلوماسية الشعبية والتي تؤدي دوراً عالمياً في إطار القانون الدولي سواء عبر الامم المتحدة أم عبر وسائلها السياسية للوصول الى الاهداف العليا . (علي، ٢٠٢٢، صفحة ٣٣٧)

تعد الدبلوماسية الفاعلة واحدة من اهم ادوات السعي الحثيث للدول من اجل تحقيقها اهدافها المرسومة في اطار تفاعلي دولي، كما تعد احد اهم ادوات دعم وتعزيز الاستقرار والأمن في العالم ، لأنها على النقيض تماما من ادوات الحرب والقوة في تحقيق اهداف الدولة ومن هذا المنطلق ، فأن لجميع الدول الكبرى والمتوسطة والصغرى استراتيجية خاصة بها في صنع اهداف سياستها الخارجية وفي جزء منها ادوات تحقيق تلك الاهداف، وهنا تأتي الدبلوماسية كأهم ادوات السياسة الخارجية في عصر اليوم لتحقيق تلك الاهداف، لاسيما الأهداف العليا التي تمس جوهر المصلحة

القومية للدولة، كتلك الاهداف التي ترتبط بوجود الدولة ، وامنها القومي وبالتالي كُلما اعتمدت الدولة على استراتيجية ناجحة في توظيف دبلوماسية فاعلة ، كلما نجحت في تحقيق اهدافها العليا وبضمنها المصلحة القومية للدولة . (الدباغ، صيف ٢٠٢١، صفحة ٦٦٣)

إنَّ طبيعة البيئة الاقليمية الراهنة تمكن العراق من تحقيق مكاسب إقليمية ودولية محددة ومهمة تدخل في حسابات تنفيذ سياسته الإقليمية وامتداداتها المستقبلية عبر اتباع الية التوازن والمشاركة في المصالح مستثمرا التناقضات الكثيرة في الوضع الإقليمي ال ا رهن والمتوقع في المستقبل. كما ان الع ا رق وانطلاقاً من اد ا ركه لمتغيرات الواقع الاقليمي لاسيما التحولات في مجاله الحيوي الاقليمي ، والذي يعمل على استثمار مقومات القوة والقدرة التي يمتلكها وبشكل متجدد ومتطور واستراتيجي لمتابعة أهداف سياسته الخارجية والاقليمية تحديدا وبما يضمن له دورا إقليميا واعدا ، بوصفه العنصر الأهم لاستقرار وتوازن منطقة الشرق الأوسط ، ولابد من الاشارة الى نقطة مهمة وهي ان العراق في هذه المرحلة بدا بخطوات فعلية لأقامة شبكة واسعة من العلاقات المتطورة على الصُعد الاقتصادية والأمنية والسياسية وعلى أساس تعزيز علاقات التعاون المتبادل مع دول جواره العربي والإسلامي لربط المصالح العراقية والمتمثلة بضمان أمن العراق واستقراره بضمان أمن واستقرار الشرق الأوسط . (حسين، (د.ت)، الصفحات ٤ – ٦)

لقد بدت ملامح التغيير في اعتماد السياسة العراقية لرؤية جديدة تستند الى الانفتاح والرغبة في اقامة علاقات متوازنة مع البيئة الاقليمية، الا ان جملة من العوامل اثرت وبشكل فاعل على مسار التوجهات العراقية، منها ما تمثل بالخلافات الداخلية وغياب موقف عراقي موحد تجاه الدول الاقليمية ومنها ما هو عربي تمثل بالمخاوف والريبة العربية من الاوضاع العراقية وحجم تداعياتها ، وبالرغم من هذه العوامل الا ان سعي العراق الى صياغة واقع جديد من العلاقات لم يتوقف ، حيث تسير العلاقات العراقية – الاقليمية في المرحلة الراهنة بوتيرة جديدة على الرغم من البطء في التفاعل والتبادل الكامل ، الا ان ذلك يؤشر الى ان اتجاهات السياسة العراقية تجاه الدول الاقليمية ستكون اكثر فاعلية وتطور نظرا للظروف الحرجة التي تمر بها المنطقة ، وهو ما يمكن ان يمهد الطريق لأقامة علاقات متوازنة مع العراق بعدة محاور استراتيجية تسهم في تحقيق التوازن

الاقليمي ، وفي ظل متغيرات السياسة الدولية ومع اصرار الادارة الأمريكية على تشديد العقوبات على إيران وبالتعاون مع جميع فواعل وحداته الإقليمية والدولية على أمل تغيير سلوك الدول التي تراه غير متوائما ومتوافقاً مع الرؤية الأمريكية الخارجية حاضراً ومستقبلاً ، لذا أصبحت دول الجوار الإقليمي للعراق أمام منعطف خطير في أهداف السياسة الخارجية المرتبكة بسبب تداعيات الأوضاع الأمنية في عموم المناطق الممتدة مع دول الجوار هذه، مما حتم عليها الانفتاح والتعاطي مع هذه المتغيرات الإقليمية كي تبعد عنها تحديات الجماعات المسلحة الإرهابية ومخاطر التقسيم في المنطقة التي ترومها الدوائر الخارجية في بعض الدول العظمى في حينها بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية كجزء من ترتيبات دولية جديدة لإعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط من جديد ، وهذا ما يصرح به على الاقل ، ولكن قدرة العراق على تغيير المعادلة بالكامل بعد تحقيق الانتصارات الكبيرة على التنظيمات الإرهابية منذ عام ٢٠١٦ ، وتمكن مؤسسات الدولة العراقية نفسها من إعادة فرض سيطرتها وسيادتها على كامل الأراضي العراقية وانطلاقا نحو تغيير معالم السياسة الخارجية العراقية تجاه الدول العربية والاقليمية وبما يجعل من العراق احد مرتكزات السياسة الاقليمية ويظهره بمظهر فاعل في تعاملاته مع الدول العظمى لاسترجاع مكانته الاقليمية ودوره الرائد في المنطقة بما يشكله من قوة بشرية وبعد حضاري ومكانة اقتصادية تتيح له تبوء مكانة مهمة في السياسة الاقليمية ويمكن ان يكون مؤثرا في العديد من الملفات والقضايا الاقليمية بما يتناسب ودوره التاريخي ، وقد سارت حكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني على نفس نهج الحكومات السابقة في تعميق الدور الدبلوماسي للعراق في المنطقة ومحاولة ايجاد الحلول لبعض القضايا العربية والاقليمية والتي تؤثر بشكل مباشر وفعال على امن المنطقة وقد يعد استمرار بعضها تهديدا للأمن القومي. (خلف هـ.، (د.ت)، الصفحات ٤٢٦ – ٤٢٩)

يرى الباحث انه خضم الجهود الدبلوماسية التي ترعاها حكومة السوداني وتعاملها المباشر او غير المباشر مع بعض الملفات السياسية والقضايا الدبلوماسية في المنطقة الاقليمية لابد من التأكيد على اهمية توافق القرار السياسي الداخلي والخارجي للحكومة والذي يكمن من خلال السيطرة على مفاصل الدولة وتوافق النهج السياسي للأحزاب المنضوية ضمن اطار الحكومة العراقية ،

لاسيما مع ما يحدث من اندلاع للحرب التي تقودها "اسرائيل " على (غزة ولبنان) ، وفي خضم الصراع المتطور في منطقة الشرق الاوسط والذي تحاول العديد من الاطراف جر العراق الى الحرب ، لذلك لابد من التأكيد على ان هذه الجهود الدبلوماسية العراقية سوف تتعرض للخطر اذا ما اعلن رسميا دخول العراق الى الحرب ، رغما عن توجهاته الرسمية ، وبالتالي فان العراق سوف يفقد سياسة الحياد الايجابي التي يتمتع بها والتي مكنته من لعب الدور الدبلوماسي تجاه القضايا الاقليمية ، لذلك فان حكومة السوداني والاحزاب السياسية المنضوية ضمن ائتلاف تشكيل الحكومة امام منعطف خطير لمواجهة قرار الحرب وضياع كل الجهود والمكاسب التي تم تحقيقها على صعيد السياسة الخارجية .

التوصيات

١-يعتمد نجاح الوساطة على الاستقرار السياسي الداخلي في العراق، واستمرار التعاون مع الأطراف الدولية والإقليمية .

٢- الخبرة التي اكتسبتها الحكومة العراقية في إدارة هذه الوساطات يمكن أن تسهم في تحسين أدائها مستقبلاً.

٣- يعتمد نجاح العراق في الوساطة على استقراره الداخلي، إلا أن التحديات مثل الفساد السياسي، والاحتجاجات الشعبية، وضعف الاقتصاد قد تحد من قدرة العراق على تحمل الضغوط الخارجية.

٤- الانتخابات البرلمانية المقبلة، والانقسامات السياسية داخل العراق، قد تؤثر على استمرار هذا الدور إذا تغيرت القيادة السياسية.

٥- تغير الإدارات السياسية في كلا البلدين قد يؤدي إلى تبدل الأولويات، وهو ما قد يعرقل استمرار الجهود العراقية

٦- توسيع الوساطة العراقية لتشمل قضايا أخرى في المنطقة، مثل تحسين العلاقات الإيرانية-السعودية أو حل النزاعات في اليمن وسوريا، قد يمنح العراق دورًا أكبر وأكثر أهمية.

٧- تطوير الكوادر الدبلوماسية في العراق وتعزيز قدراتها التفاوضية يمكن أن يجعل الوساطة أكثر احترافية وفعالية.

٨- قد يظل العراق يلعب دورًا محدودًا كوسيط، مع تحقيق تقدم طفيف في بعض القضايا دون الوصول إلى حلول جذرية، وذلك بسبب التعقيدات العميقة في العلاقات الإيرانية-الأمريكية-السعودية.

٩- الالتزام بسياسة الحياد الايجابي والتعاون مع جميع الأطراف: تعزيز العلاقات مع القوى الإقليمية والدولية (مثل الولايات المتحدة، إيران، السعودية، تركيا، والاتحاد الأوروبي) لضمان دعم أوسع لجهوده الدبلوماسية.

١٠- حل النزاعات الإقليمية: التوسط في ملفات إقليمية كالعلاقات الإيرانية-السعودية أو الأزمة السورية قد يعزز مكانة العراق كوسيط دولي.

المصادر

خلف،الاء طالب (٢٠١٨). مستقبل العلاقات العراقية السعودية ما بعد داعش التحديات والفرص. الدراسات الدولية(٢٧).

محمد، أنس أكرم ((د.ت)). التحول الدبلوماسي قراءة في اتجاهات الدبلوماسية العراقية بين المركزية وضرورات تعدد المسارات. القانون والعلوم السياسية(٩)، ٢٧٨ - ٢٨٢.

العنبر، اياد خلف ، و هادي، غفران يونس (٢٠٢٠). العملية السياسية عام ٢٠٢٠. مركز الرافدين للحوار.

علاوي، اياد. (٢٠٢١). بين النيران محطات في مسيرة إياد علاوي (الإصدار ٢). بغداد: دار المدى.

حاتم، جاسم محمد (حزيران، ٢٠١٩). الدور الإيراني في الشرق الأوسط : المتغيرات الإقليمية) العراق – سوريا انموذجاً. مدرارات إيرانية(٤).

يافعي، جاشو ، و الطائي جعفر (٢٠٢٠). الكاظمي في ١٠٠يوم: فرص النجاح في بغداد. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات.

حسين، حيدر علي ((د.ت)). اتجاهات مستقبلية في علاقات العراق الإقليمية. المستنصرية للدراسات العربية والدولية(١).

خميس، خلود محمد ((د.ت)). السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠٠٣. دراسات دولية(٤٤).

علي، سليم كاطع ((د.ت)). دور الدبلوماسية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية. القانون والعلوم السياسية(٩).

علي، سليم كاطع (ربيع، ٢٠٢٢). الأداء الدبلوماسي العراقي تجاه الأزمات الإقليمية: الأزمة القطرية أنموذجا. حمورابي للدراسات(٤١، السنة الحادية عشر).

لفتة، سيف حمزة (٢٠٢٢). متغيرات البيئة الخارجية وتأثيرها في السياسة الخارجية العراقية. حمورابي للدراسات(٤٦، السنة الحادية عشر)، ١٩٦ – ١٩٩.

بشار، علي (ايار، ٢٠١٧). السياسة الخارجية العراقية بين النظرية والتطبيق دراسة حالة العلاقات العراقية–السعودية حتى عام ٢٠١٤ وآفاقها المستقبلية. كلية العلوم السياسية(١).

نجات، علي (٢٠٢٢). الوساطة العراقية بين إيران والسعودية: الدوافع والعواقب . بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط.

مجموعة مؤلفين. (٢٠١٨). السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤. برلين: المركز الديمقراطي العربي.

محمود حمدي ابوالقاسم. (٢٠٢٢). تأثير العامل الأيديولوجي على العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد توقيع الاتفاق النووي ٢٠١٥. البحوث المالية والتجارية، ٢٣(٤، الجزء الثالث).

مروان سالم العلي. (٢٠٢١). علاقات العراق الدولية ٢٠٢١. مركز الرافدين للحوار.

مشير رمزي. (٢٠١٤). كيف يمكن اصلاح العلاقات العراقية السعودية رؤية في الإشكاليات والتحديات. القاهرة: مكتبة مدبولي.

مصطفى السراي. (٢٠٠٤). ما بعد الوساطة العلاقات العراقية – الإيرانية – السعودية قراءة في التوازنات والأمن الإقليمي. بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط.

همسة قحطان خلف. ((د.ت)). اليات النظام السياسي الديمقراطي العراقي في تحليل اهداف السياسة الخارجية. السياسة الدولية((د.ع)).

يونس طلعت الدباغ. (صيف ٢٠٢١). دور الدبلوماسية الفاعلة في تحقيق المصلحة القومية العليا للدولة دراسة نظرية. قه لاى زانست العلمية، ٦(٣).